



مداخلة الاستاذ هشام الشرقاوي  
رئيس المركز المغربي للسلام و القانون  
في الدورة 19 للجمعية العامة للدول الاعضاء  
في المحكمة الجنائية الدولية

تحية طيبة للسادة والسيدات، وتحية الصمود والاحترام لكل المدافعين عن حقوق الإنسان ومبدأ عدم الإفلات من العقاب بمناسبة مرور 22 سنة على تأسيس المحكمة الجنائية الدولية.

إسمي الدكتور هشام الشرقاوي رئيس المركز المغربي للسلام والمنسق الإقليمي للشبكة الإفريقية حول العدالة الجنائية الدولية في شمال إفريقيا.

يعتبر المغرب من الدول التي وقعت على ميثاق روما بشتبر 2000 وقام بعدة إجراءات قانونية ودستورية. كان أولها توصية هيئة الإنصاف والمصالحة التي أنشأها الملك وجاء في توصياتها بضرورة المصادقة على المحكمة الجنائية الدولية كضمانة أساسية وقانونية لعدم تكرار الانتهاكات، ثم نص دستور 2011 على الجرائم المنصوص عليها في نظام روما (جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة) وكذلك في مشروع القانون الجنائي المغربي. وهذه إجراءات إيجابية في طريق المصادقة لكن نسجل غياب إرادة سياسية للحكومات المغربية المتعاقبة للانخراط في النادي العالمي لمكافحة الإفلات من العقاب.

السيد الرئيس: مرت 22 سنة من تأسيس المحكمة الجنائية الدولية وما زالت الشعوب العربية تتعرض لأبشع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في فلسطين، سوريا، اليمن، ليبيا والعراق. وهذا مرفوض أخلاقيا وإنسانيا وقانونيا في ظل صمت وتقاوس المنتظم الدولي. فهذه الشعوب تستحق العدالة والكرامة والتحرر من التسلطية والتحكم في مصيرها، وهذه مناسبة لنذكر بالدور الإيجابي الذي لعبته المحكمة الجنائية الدولية في ظل الربيع العربي بحيث كانت رادعا معنويا وقانونيا على عدم التمادي في ارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة.

مرت 22 سنة ومازلنا نشاهد أبشع الجرائم الجسيمة لحقوق الإنسان، فتارة يرتبط الأمر بتدخل موازين القوى العالمية في سير العدالة الدولية وانتهاك سيادة الدول وتارة أخرى نسمع عن جرائم ترتكب في جنح الظلام بحيث يتم تبديد كل وسائل الإثبات بحجة قانون الحصانة الدبلوماسية والقنصلية وهي مناسبة نناشد فيها الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة فتح ورش تعديل الاتفاقية الدولية لسنة 1963 الخاصة بالحصانات الدبلوماسية والقنصلية وتقنين هذه الحقوق وجعلها تتلاءم مع مقتضيات المادة 27 من قانون المحكمة الجنائية الدولية.

السيد الرئيس، لقد أصبح العالم قرية آمنة للطغاة والجلادين في ظل اختلال موازين القوى العالمية وهيمنة المصالح الاقتصادية على كل التراكمات الإنسانية في مجال الحقوق المدنية والسياسية، وما زلنا نؤمن وسنظل بأنه لا سلام بدون عدالة ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يعيش في سلام في ظل غياب العدالة، فالتجارب أكدت لنا بأنه لما تنفجر براكين الغضب والحقد والكراهية تعجز عن صدها كل المقاربات الأمنية وغيرها.

وفي الختام اسمحوا لي السيد الرئيس أن ننوه بالعمل الجبار الذي تقوم أجهزة المحكمة الجنائية الدولية رغم التحديات والإكراهات التي تعرقل سير العدالة وسيادة القانون على الصعيد العالمي.

المنسق الإقليمي للشبكة الإفريقية حول العدالة الجنائية الدولية في شمال إفريقيا.